ذاكرة المعتقلات

## المشاكس اسعد..

صائب ادهم

كان (اسعد) احد نزلاء سجن (ابو غريب) الممتلئ بالرجال والنساء والاحداث والظلم والامراض الجسدية والنفسية.
كان فتى مشاكساً لاقرانه يستفزهم بكلمات وحركات شتى (مرحة) وهذه احدى صفات اسعد. المرح والضحك واللعب مع سنوات السجن وغلظة قضبانه وجدرانه واحياناً اجد أسعد صامتاً وعندما اسأله (انت اليوم على غير عادتك..) يرد علي: تذكرت امي ولم انم البارحة..
واكتشفت مع مرور الوقت ان المشاكسة عنده لا يهدف من خلالها ايذاء الآخرين.. انها مجرد (لهو) ينسى فيه ضغظ القضبان والحيطان. هي حالة (تنفيس) وممارسة للمثل الشعبي: اضحك تضحك لك الدنيا! انه يقاوم السجن بالتمر والمشاكسة البريئة وبالضحكة الساخرة العالية صوتاً ومدى. وكان شعاره في ذلك: شر البلية ما يضحك.. فالسجن مع كونه حالة كبت فانه في الوقت نفسه مكان لتفريغ ما يمكن ان نطلق عليه (الانتي كبت) أي المضاد الحيوي المقاوم للكبت والحزن والهبوط في ضغط الدم والتحليق في فضاء الهموم..
ولاحظت ان المشاكس اسعد، كان يردد دائماً مثلاً معروفاً وشائعاً في اوساط مجتمعنا الشعبي العراقي في البيت والشارع والمدرسة والمقهى والعبارة هذه تسخر من الاشخاص الذين يدعون الثقافة والمعرفة والحكمة وهم اصلاً بعيدون عن هذه الصفات، شكلاً ومضموناً أي انهم: تافهون فارغون طفيليون. وهم ممن يكتبون: العلم نور (العلم نورن).!
سمعت همساً بين البعض من السجناء ممن يكرهون اسعد ولا يفهمونه. انهم يعملون على ترويج اشاعة مغرضة ولئيمة حوله مفادها: انه يكرر ويؤكد عبارة (خذ الشور من راس الثور) كلما ادلى الرئيس الاسبق احمد حسن البكر بتصريح صحفي او القاء خطبة عبر الراديو والتلفزيون، فالبكر هو المقصود بالعبارة هذه. وقد سرب هؤلاء السجناء الخبثاء هذه الاشاعة إلى رجال المخابرات في السجن اكدوا فيها في تقرير سري ان ما يقصده اسعد برأس الثور. هو رأس البكر. وكان هؤلاء ضعاف النفوس والضمير يطمحون عن طريق تقديم خدمات للمخابرات للحصول على افراج من السجن. بمرسوم جمهوري. باسقاط ما تبقى من مدة سجنهم مكافأة لهم في تعاونهم مع المخابرات..
واستدعى المخابراتيون اسعد للتحقيق معه. وقبل مغادرته العنبر في الطريق إلى التحقيق، اطلعته همساً على سبب استدعائه. ليكون على بينة ويهيئ في ذهنه ما يرد به على التهمة التي ستوجه اليه.. لكنه رد عليّ (يا معود) الشعب كله يردد هذه العبارة وليس انا فقط...
وطال غياب اسعد ثلاثة اشهر، سمعنا انهم (اخذوه) إلى قصر النهاية وهناك دفع الثمن غالياً بامر من احمد حسن البكر شخصياً..
وانكشفت عصابة الاشاعة مرتسمة على وجوههم علامة ندم كبيرة... اكبر من رأس ثور...!

في الندوة الثانية لبرلمان السماوة الشعبي

# المواطنون طالبوا بحقوقهم في الماء والخدمات ومديرو الدوائر تمسكوا بتبريرات غير مقنعة

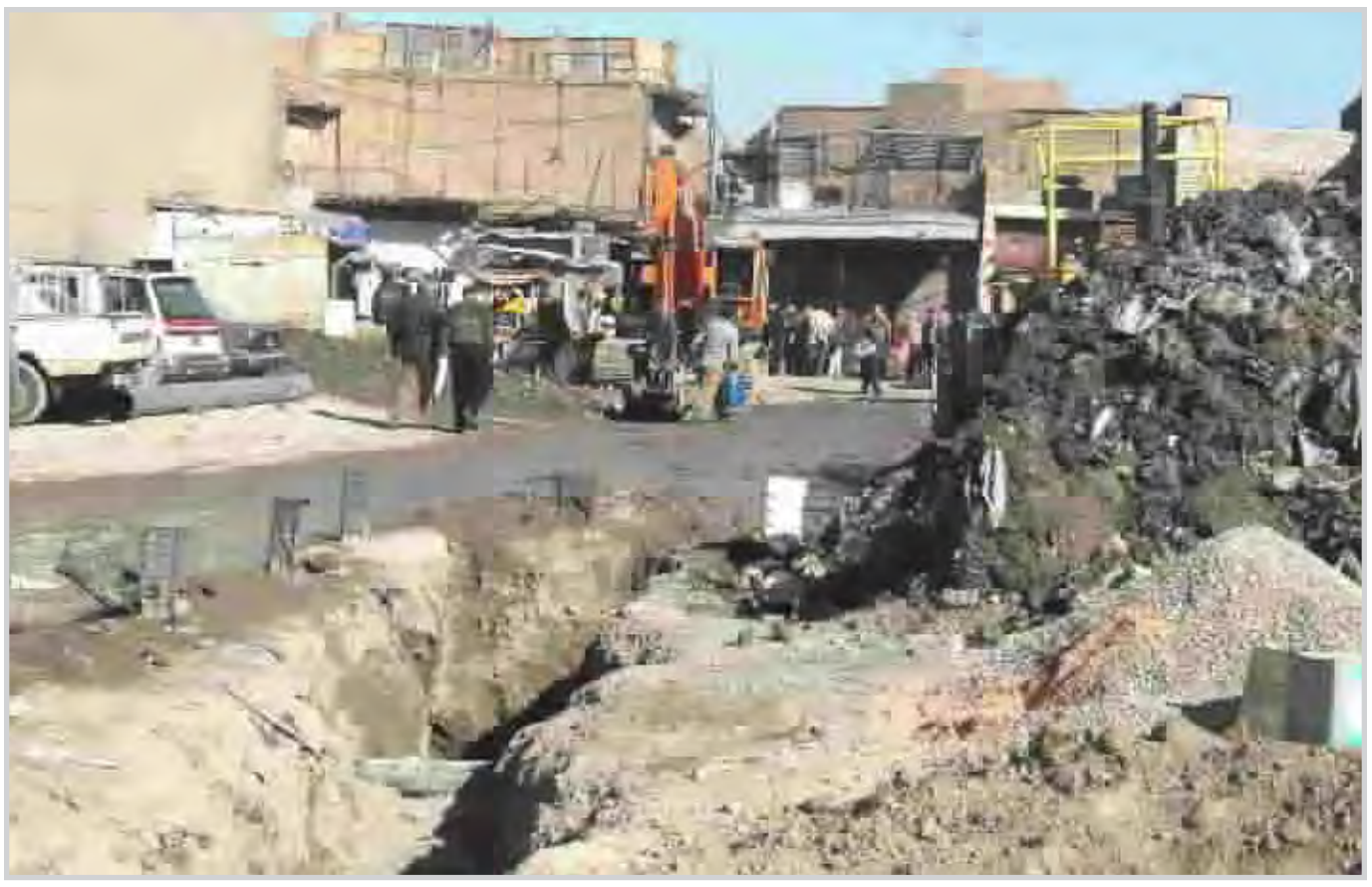

## *(المدى) تتابع مشكلة (٤٠٠) عائلة تبحث عن ملكية مساكنها

## *اقالة مدير الماء في المحافظة لضعف ادائه

السماوة / عدنان سمير دهيرب

كاد العراك يقع خلال الندوة الثانية التي نظمها برلمان السماوة الشعبي المستقل بين المواطنين من مختلف شرائح المجتمع ومديري دوائر الماء والبلدية.
هذه الندوة لم تخرج بنتائج عملية مثلما كان مخططاً لها. كان الانفعال المفرط من قبل بعض الحضور او معظمهم هو السائد جراء معاناتهم شحة الماء الصالح للشرب مع بدء موسم الصيف في اغلب الاحياء السكنية لمدينة السماوة.
سمعوا اجابات جاهزة وتبريرات طالما سمعها الناس على الرغم من تنفيذ مشاريع كثيرة لمعالجة شحة الماء.
وخدمات لا ترتقي إلى ما يأمل المواطن ان يحقق البعض مما يؤمل.

### نفكر بصوت عال

المواطن بات يتحدث بصوت عال وينتقد دون خوف. انه لا ينتقد من اجل الانتقاد بل ينطلق من الحرص الشديد للنهوض بالمدينة الآمنة والخلاص من المعاناة. الندوة التي ادارها السيد لطيف صياح دعا في بدايتها إلى عدم التجريح عند طرح الاسئلة او المشاكل ووجه رسالة امتنان إلى جهود الشرطة في حفظ الامن ومطالبتهم ببذل المزيد من العطاء من اجل خدمة الناس.
كما شكر المسؤولين وفي مقدمتهم المحافظ الذي استجاب لبعض الطروحات في الندوة السابقة ومعالجة موضوع الازدحام والعربات في السوق الرئيس ونقلهم إلى المكان المخصص في ضوء تصورات البلدية.
واكد ان هذه الندوة مكرسة للنقاش مع ثلاث دوائر هي (البلدية، البلديات، والماء) وهناك جهات لها حق الاستجواب. وان تنظيم الحوار وطرح الاسئلة والمشكلات والمقترحات ستكتب بمحضر نطلب فيه من مدير الدائرة تقديم الايضاحات.
غير ان بعض الحضور طالبوا بالمواجهة المباشرة لسماع معاناتهم في المناطق.

### بلدية السماوة

وقد توزعت الاسئلة بين الدوائر الموجودة والاسئلة التي وجهت إلى مديرية بلدية السماوة هي:
-لماذا البلدية تبيع اراضي سكنية وتجارية سراً؟
-بالرغم من تخصيص مبالغ كبيرة من المنظمات والقوات الاجنبية لكن لا توجد سيارات لكبس النفايات لماذا؟
-ومطلوب الكشف عن المشاريع التي نفذت والمبالغ التي خصصت وصرفت من التحالف والمنظمات وما انعكاس ذلك على الخدمات؟
-لماذا تحولت بعض الصالات إلى مكاتب تجارية أو صالات للقمار؟
-تستوفي البلدية رسوم تبليط على قطعة الارض السكنية اكثر من مرة بسبب فقدان اصحاب الاراضي احيانا للوصولات لماذا؟
واجاب المهندس عماد محمد علي مدير بلدية السماوة قائلاً: ليس هناك بيع اراض في السر او العلن ومن حق أي مواطن تدقيق ذلك في دائرة التسجيل العقاري. واذا كان هناك كتاب صادر من البلدية منذ سقوط النظام وحتى الآن لتخصيص قطعة ارض فهو مزور وهذا الكلام غير صحيح.
وبشأن سيارات كبس النفايات فانها سرقت بعد الحرب الاخيرة وحصلنا على مبلغ (٦) ملايين دولار وستجهزنا الخارجية اليابانية كمرحلة اولى بـ (١٢) كابسة نفايات و(٣) سيارات حاوية متحركة و(٣٥٠) حاوية مختلفة الانواع في حزيران القادم وستوزع بين المناطق.
اما رسم التبليط فهو رسم للدولة بقانون ونأمل من الحكومة الجديدة الغاءه وهذا الرسم البالغ (٢٠) الف دينار هو الصيغة المناسبة لتطبيق القانون اذ اننا مطالبون بذلك من قل الرقابة المالية. وبناء على الاقتراع سيتم فتح سجل لرسوم التبليط.

### مديرية ماء المحافظة

بينما توزعت الاسئلة الموجهة إلى مدير الماء حول الشحة والمشاريع وكانت كما يلي:
-ان مشاريع دائرة الماء التي نفذت تقتصر على التصليحات وتمديد بعض اجزاء الشبكة. وهي غير ذات جدوى. في حين توزعت المشاريع الجديدة على شركات محدده ما السبب؟
-هناك مولدات كهربائية جهزت بها الدائرة اضافة إلى المولدات القائمة فما سبب شحة الماء؟
-لماذا الماء الذي يصل إلى الدور السكنية غير صالح للاستهلاك البشري؟
هناك مبالغ صرفت من التحالف والمنظمات الانسانية لتمديد شبكات الماء، والشبكات موجودة اصلاً؟
-طالب السيد محمد علي الحساني محافظ المثنى مدير دائرة الماء بتوضيح معالجاته لشحة الماء. وهناك مياه غير مستوفية للشروط الصحية.
وفي اثناء طرح الاسئلة المكتوبة كانت هناك تقاطعات تحصل في اثناء طرح الاسئلة وكلام كثير ينطلق من هذا الشخص او ذاك ولغط غير واضح احياناً. مما دعا مدير الماء إلى ترك المنصة وعدم الاجابة. غير ان المعنيين في الندوة والحضور دعوا إلى الاجابة على الاسئلة وهنا اجاب رئيس المهندسين حسين عبد الرسول مدير الماء قائلاً:
ان المشاريع والمقاولات التي نفذتها الدول المانحة والتحالف ليس للدائرة الحق بالتدخل فيها. وكان لنا حق الاشراف فقط. ولذلك فليس هناك امتياز لشركة دون سواها... واذا كان هناك تلوث في الماء فان دائرة الصحة والبيئة تقوم يومياً بالكشف والمراقبة وليست لدينا مشكلة.
واضاف هناك عجز في طاقة المشروع. وقد حصلت توسعات كثيرة، فالمشروع الرئيس نفذ عام ١٩٨٠، ولدينا معوقات خارجة عن ارادتنا مثل نبات الشنبلان الذي يؤثر في ممصات المضخات. اضافة إلى انقطاع التيار الكهربائي الذي يؤثر في المشروع، إذ يتوقف من (٥ - ٧) ساعات، فضلاً عن ان مسافة الانبوب بطول ٣٠كم.
وطالب مدير الماء بتشكيل لجنة من البرلمان لمتابعة العمل.
وهنا دعا المهندس حامد عبد عكاب رئيس المجلس البلدي السابق لمدينة السماوة إلى التعامل مع دراسة اعدها بشأن معالجة شحة الماء تفند الكلام الذي يشير إلى عدم كفاية المشروع الحالي.
وبرزت مشكلة جديدة طرحتها مجموعة من الحضور بطريقة انفعالية حول منطقة آل عبيد، اذ اتهم هؤلاء مدير البلدية بعدم حل مشكلتهم اضافة إلى الكلام الكثير الذي حصل خلال الندوة حول عدم قناعتهم بالاجابات.
مما دعا مدير الندوة إلى الاعتذار وانهائها. غير ان (المدى) راحت تستفسر في وقت آخر من السيد المحافظ حول امكانية عقد ندوات اخرى ومشاركته فيها.
فقال نعم. ولكن بصورة افضل واكثر علمية. نريد من المواطن ان يكون هو الرقيب.
كما اقترح مراسل (المدى) على السيد المحافظ تشكيل لجنة برئاسة مدير الري وعضوية مديري الماء والكهرباء والبيئة لمناقشة الدراسة التي تقدم بها المهندس حامد عبد عكاب لمعالجة شحة الماء الصافي في مدينة السماوة والتي قدم ملخصها لـ (المدى) وتفيد الدراسة: اذا كان الخلل ١٠٠٪ فان ما تتحمله مديرية الماء هو ٦٠٪ والكهرباء ٢٥٪ والموارد المائية ٥٪ والبيئية ٥٪ والمستهلك ٥٪!
وجاءت النتائج على اساس المعايشة لمدة اكثر من شهر في مشاريع الماء الموزعة في المحافظة يوم كان رئيساً للمجلس البلدي للسماوة. حيث ان الخلل كان فنياً جراء عمليات التشغيل غير الصحيحة. لأن الماء الواصل إلى السماوة يأتي من الرميثة إلى محطة النصر في السماوة. وهناك خطان مباشران إلى المدينة الاول خط الطوارئ، والثاني إلى المحطات الموجودة في حي النصر. والواجب يقضي ان يفتح الخط الثاني بهدف التوزيع على الاحياء السكنية بالسماوة واستخدام عمليات التنقية والتعقيم غير ان مديرية الماء لا تشغل هذه المحطة.
واضافت الدراسة ان المحطة فيها خلل تصميمي. حيث ان تسلم الماء يتم بفعل مضخات الرميثة. والصحيح ان تربط مضخات سحب مساوية للطاقة التصميمية لمحطة الرميثة لتحقيق القانون الفيزياوي لنقل الكتلة.. وهي الكمية الداخلة للانبوب تساوي الكمية الخارجية منه. وعليه يجب زيادة سرعة الماء داخل الانبوب.
كما ان هناك خللاً آخر هو ربط قضاء الرميثة ونواحي الوركاء والهلال والمجد على الخط الناقل للماء إلى مدينة السماوة.
والمفروض ربط هذه الجهات على الخط القديم.
وشدد على ان مديرية ماء المثنى تقدر نسبة العجز بالخدمة هو ٤٥٪ وهو تقدير افتراضي لا يستند إلى قاعدة علمية او عملية وهو اجحاف بحق المشمولين بهذه الخدمة. فبعد حساب كمية الماء المجهز ومعرفة عدد السكان المشمولين بخدمات الماء ومعرفة ما يستهلكه الفرد الواحد يظهر ان نسبة العجز هي ٦٠٪ فعلاً. اما اذا احتسب العجز على اساس متغير النوعية فانه سيكون ١٠٠٪.

### مشكلة منطقة آل عبيد

ولغرض معرفة مشكلة اهالي منطقة آل عبيد في السماوة والذين حضر قسم منهم إلى الندوة.
نقول انها مشكلة (٤٠٠) عائلة شيدت بيوتها في ارض بستان ملغي ولديهم عقود بيع وشراء مع صاحب البستان مضى عليها سنون طويلة. ولم تصل اليهم الخدمات البلدية على الرغم من وقوع منطقة سكناهم ضمن حدود البلدية.
المهندس جلاوي محمود حساني مدير بلديات المثنى اوضح لـ (المدى) ان مشكلة عدم تمليك اصحاب هذه المنطقة هي بسبب ان تجاوزاتهم تقع على القطعتين (٢٠ و ٢١) م٢٣ وجنس هاتين القطعتين بستان وقد بيعت الارض من قبل اصحاب حق التصرف على ساكنيها الحاليين. وقد طلبنا بموجب القرار المرقم ٦٣٤ في عام ٢٠٠٠ حل هاتين القطعتين بغية اعادة تسجيلهما باسم وزارة المالية لغرض تمكين بلدية السماوة من تسجيلهما باسمها وفق قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧٠.
واضاف: كما صدر قرار الحل وميز امام محكمة تمييز العراق ولم تحصل موافقة هيئة التمييز على حل البستان المذكور حسب كتاب مديرية زراعة المثنى.
ودعا اصحاب العلاقة إلى متابعة تسجيل القطعتين باسم وزارة المالية ومن ثم تتابع مع البلدية او اقامة دعوى قضائية في محكمة بداءة السماوة لغرض افرازها قضائياً واصدار قرار التمليك بذلك.
في حين يرى المهندس الزراعي حسين علي مهدي مدير زراعة المثنى ان قطع الاراضي التي تشكل منطقة آل عبيد نشرت صور قيودها لكونها بساتين مثقلة بحقوق تصرفية. وقد تحولت إلى منطقة سكنية ومرت السنوات على واقع حاليها، وكان بالامكان معالجتها من قبل دائرة البلدية عن طريق الاستملاك للاراضي بصفتها الزراعية، ثم تغيير جنسها والتصرف بها من قبل دائرة البلدية وحل مشكلة ساكنيها. وبالنظر لعدم حصول ذلك وتكرار طلب المحافظين السابقين بايجاد حل لهذه المشكلة سواء من البلديات او الدوائر الزراعية، تم احالة موضوعها إلى لجنة الاراضي والاستيلاء الاولى لاصدار قرار حل بشأنها وفق تعليمات القرار ١٠ لسنة ١٩٨٨ الخاصة بحل البساتين المهملة كطريق لحل المشكلة وفعلاً تم اصدار قرارات الحل بعد اتباع جميع الخطوات القانونية من تبليغ اصحاب العلاقة واجراء الكشف الموقعي ونشر القرارات في الصحف المحلية.
وبعدها ارسلت جميع القرارات للتدقيق ومن ثم تم رفعها إلى محكمة تمييز العراق لاصدار القرار النهائي.
واخيراً تم ابلاغنا من المحكمة المذكورة اعادة النظر ببعض فقرات اللجنة لاستكمالها.
واضاف حال ورود الاضبارة من الهيئة العامة للاراضي الزراعية او اضبارة القضية نكمل القرار مع العلم ان البلدية بامكانها حصر هذه المنطقة بموجب القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨١ (ملك صرف باسم البلدية) وان دائرة الزراعة مستعدة للتعاون مع الدوائر ذات العلاقة من البلدية والتسجيل العقاري وعقارات الدولة لحل هذه المشكلة.
من جهة اخرى اصدر برلمان السماوة الشعبي المستقل بياناً اكد فيه استمرار عقد اللقاءات العامة مع المسؤولين في المحافظة اعتقاداً منه بان هذه اللقاءات من الوسائل الكفيلة باطلاع المسؤولين على هموم ومطالب الناس والوقوف بشكل مباشر على حجم معاناتهم من اجل وضع الحلول الناجحة والسريعة لكل المشكلات. وليعلم اولئك المسؤولون بانهم ليسوا وحدهم يقررون وينفذون وانما هناك عيون تراقب وعقول تحلل وترصد كل صغيرة وكبيرة.
من جهة اخرى الزم مجلس المحافظة مدير الماء بتقديم استقالته بعد ان حاول المجلس السابق اقالته غير ان الوزارة رفضت طلب المجلس. وقد عين المهندس علي حمزة بدلاً منه.

المفوضية المستقلة تعترف ببعض الاخطاء وتبررها بانها غير قاتلة

# انتظار الخبراء الدوليين لمشاركة مجلس المفوضية في وضع اسس العملية الانتخابية

بغداد / المدى

رفض الدكتور فريد ايار عضو مجلس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق الاتهامات الموجهة الى المفوضية التي تقول انها قصرت في انجاز العملية الانتخابية وانها انحازت الى جهات معينة وقال ان هذه الاتهامات لا تستند الى أي واقع او حقيقة موضوعية وان الشعب العراقي اصدر حكمه على عملها الذي انجز أهم عملية انتخابية ديمقراطية لم يشهدها العراق منذ اكثر من نصف قرن واتصفت بالموضوعية والحيادية والديمقراطية.
وقال ايار في تصريحات صحفية انه من الظلم توجيه مثل هذه الاتهامات من قبل عراقيين لمؤسسة عراقية بذلت جهداً لا يمكن تصوره لانجاز العملية الانتخابية في فترة قياسية واصبحت مثار اعجاب دول العالم.
وذكر عضو مجلس المفوضية ان هذه العملية وضعت العراق على سكة الديمقراطية ومكنت الشعب العراقي منذ نصف قرن من ممارسة حقه الديمقراطي وهذا الأمر لم يكن في السابق سوى حلم بعيد المنال. واشار الى ما يقال ويحكى حول المفوضية عملية مفتعلة هدفها ادخال المفوضية في الصراعات السياسية وهي بعيدة عنها.
ورداً على سؤال حول ما يشاع من تغيير في المفوضية او في طواقمها الرئيسة قال الدكتور ايار اننا نقرأ ونسمع مثل هذه التمنيات ولكن الحقيقة وقانون تأسيس المفوضية رقم (٩٢) يشير الى ان مجلس المفوضية الذي هو السلطة العليا فيها سيستمر في تنظيم عملية الاستفتاء ومن ثم عملية انتخاب جمعية وطنية دائمة... ان القانون المذكور نص على ان مجلس المفوضية سيستمر في واجباته الى "حين تأليف مفوضية جديدة بعد نهاية الفترة الانتقالية او الى ما بعد مرور ثلاثة اشهر عقب التصديق على أول انتخابات تجري بموجب الدستور الدائم".
وحول دور المفوضية في مشاركة الاحزاب في العملية الانتخابية قال عضو مجلس المفوضية اننا لا نستطيع منع أي حزب او مجموعة من الناس من المشاركة في العملية الانتخابية كما لا تستطيع اجبار أية مجموعة بالمشاركة في العملية المذكورة... لقد استقبلنا الجميع بروح ومودة واضحتين ومنحت جميع الكيانات السياسية المصادقة اللازمة للمشاركة في العملية الانتخابية واننا كهيئة كنا نتمنى ان يشارك الجميع لاعتقادنا انها لمصلحة الجميع اما من لم يشارك فذلك كان قراره وهو حر في ذلك.
وابدى الدكتور ايار استعداد المفوضية لاستقبال من يود زيارتها والاستماع الى أي رأي من شأنه تطوير العمل وقال اننا قد نكون قد اخطأنا في بعض النواحي ولكن هذه الأخطاء غير قاتلة فالنتيجة كانت رائعة حقاً واننا حالياً نقوم ونبذل الجهد الخالص في سبيل الوصول الى حالة ايجابية نستطيع بوساطتها انجاز العملية الاستفتائية بشكل مكتمل ومن ثم العملية الانتخابية.
وقال رداً على سؤال حول الخطوات المتخذة حالياً ان المفوضية تجري اجتماعات دورية يومية في سبيل معرفة مكامن أي خطأ في اعمال فروع المحافظات وقد وضعت تقريراً كاملاً حول الموضوع وهي حالياً تجري تقييماً شاملاً للخطوات السابقة وانها حالياً بانتظار قدوم خبراء الامم المتحدة للمشاركة مع اعضاء مجلس المفوضية لوضع أسس العملية الاستفتائية ومن ثم الانتخابية.

عقد المؤتمر العلمي الثاني عشر لنقابة الصيادلة

# دعوة الصيادلة إلى العودة لينابيع المهنة وقيمها

بغداد / رياض القره غولي

اقامت نقابة الصيادلة مؤتمرها العلمي الثاني عشر تحت شعار (الصيادلة في خدمة المجتمع لبناء العراق الجديد).
والقى نقيب الصيادلة احمد علي ابراهيم كلمة اكد فيها اهمية ادامة الصلة بالعلم والثوابت الوطنية والاخلاقية لمهنة الصيدلة خاصة بعد ان اصبحت عبارة عن مجموعة متعددة الاتجاهات تلتقي على ارضية التعامل بالدواء صناعة وخزناً وتسويقاً وتعليماً في مجالات البحوث والتفتيش والاعلام والفحص والرقابة.
وحذر من التداعيات الخطرة التي من شأنها ان تلحق ضرراً بمهنة الصيدلة وتنعكس سلباً على مجمل العملية الصحية والتي يسعى الكثيرون مدفوعين برغبتهم المحمومة للكسب بعيداً عن اخلاقيات المهنة، داعياً الصيادلة إلى العودة إلى ينابيع المهنة والمشاركة في اغناء المسيرة الصحية ووضع آليات جديدة للسياسة الدوائية في العراق.
وطالب الدكتور سامي اسماعيل النائب الاول لنقيب الصيادلة رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر، الجميع بالسعي من اجل محاربة الظواهر البعيدة والتجاوزات الخطرة والمتمثلة ببيع الادوية في المحال الوهمية وارصفة الشوارع، اضافة إلى اهمية تطوير واقع الصناعة الدوائية المحلية ودورها الاساس في تلبية الاحتياجات الوطنية من الدواء وآفاق عملها في الوقت الراهن.
وحث الصيدلاني علاء الشماع رئيس اتحاد منتجي الادوية على ضرورة حل مشكلة تمويل الصناعات الدوائية بمنح القروض للقطاع الخاص بشروط ميسرة وبضمانة المصنع المراد انشاؤه وتطويره، وتخفيف القيود واعادة النظر بسياسة التسجيل وانشاء مراكز بحثية دوائية متطورة وتأهيل القائم منها واستحداث مناطق صناعية حديثة متكاملة الخدمات خاصة بالصناعات الدوائية.
وافتتح على هامش المؤتمر معرض للصناعات الدوائية.